البيئة والمياه

نقص التغذية يفتك بأطفال العالم

متابعات:

قال خبراء إن نقص التغذية يسبب أكثر من ثلث وفيات الاطفال في انحاء العالم لكن برامج بسيطة مثل تشجيع الرضاعة الطبيعية واتاحة مكملات يمكن ان يبقي بعض هؤلاء الاطفال على قيد الحياة.

وقال فريق دولي من الباحثين ان الاحصاءات الجديدة ..التي اخذت من دراسات اجريت في نحو 139 دولة وتحليل جديد لبيانات موجودة.. تقل عن تقديرات سابقة عزت 50 في المئة من وفيات الاطفال الى نقص التغذية وهو شكل حاد لسوء التغذية.

وقدر الباحثون ان المشاكل المرتبطة بالنقص الحاد في الغذاء أدت الى وفاة 2.2 مليون طفل تقل اعمارهم عن 5 سنوات في 2005.

وكتب الباحثون في سلسلة تقارير متخصصة نشرت في مجلة «لانسيت» انه مازال هناك اطفال كثيرون جدا يموتون بسبب نقص التنسيق بين الحكومات والهيئات الاهلية المانحة والمنظمات غير الحكومية.

وقال ريتشارد هورتون رئيس تحرير المجلة في تعليق «هذه التقارير الاخيرة التي نشرت في لانسيت تخلص الى ان النظام الدولي للتغذية ..وربما لا يكون مفاجأة.. متهالك.»

«القيادة غائبة والموارد شحيحة للغاية والقدرات هشة وهناك حاجة ملحة الي انظمة للاستجابة العاجلة.»

وقال الباحثون ان الاطفال الذين يعانون نقصا في التغذية ويبقون على قيد الحياة يواجهون على مدى حياتهم ضعفا في الصحة ومشاكل في تنمية قدراتهم من شأنها ان تعيقهم اجتماعيا واقتصاديا كلما تقدموا في العمر.

وقال باحثون اخرون ان التدخل المبكر أمر اساسي. واضافوا ان اشياء مثل تشجيع الرضاعة الطبيعية واتاحة مكملات من فيتامين (أ) هي أمثلة لبرامج اذا اتيحت مبكرا يمكنها ان تمنع 25 في المئة من كل وفيات الاطفال في 36 دولة يشكل نقص التغذية فيها أكبر مشكلة.

وأضاف هؤلاء الباحثون ان هناك اربع مناطق هي افريقيا واسيا وغرب المحيط الهادي والشرق الاوسط تتضمن اربعة اخماس الاطفال الذين يعانون نقص التغذية وان التركيز على هذه المناطق من شأنه أن يقطع شوطا كبيرا باتجاه الوفاء بالاهداف العالمية لتقليص الفقر بحلول 2015م.

نقص التغذية

نافذة

بسبب القمامات!!

انتشار القمامات في بعض الأماكن العامة في مدينة عدن أصبحت ظاهرة يجب عدم السكوت عليها لان نظافة البيئة المحلية تبدأ من إزالة القمامات الصلبة أولا بأول..

وقد عملت بلدية وصحة البيئة علي مستوى المديريات في محافظة عدن براميل مخصصة للقمامات في الأماكن العامة كما استخدمت أسلوبا جديدا في الأماكن الضيقة وبعض الأحياء الشعبية والعشوائية كأن يتم مثلا تجميع القمامة في وقت محدد ، وتأتي سيارات القمامة بنقلها من الأماكن المحددة لها .

بيد أن القمامة إذا لم يتم إزالتها بشكل دوري منظم فإنها تكون بؤرة للإمراض والأوبئة ومصدر إزعاج للمواطنين ، أما الأمراض والأوبئة بها ثكاثر الذباب والبعوض والبكتيريا المتعفنة بدرجة أساسيه في القمامات مما يزيد من الأمراض والاسهالات والملا ريا ...الخ...

ولا ريب أن هذه القمامات الصلبة تفوح منها روائح كريهة تزكم الأنوف ، فضلا عن أنها بؤرة لتكاثر الحيوانات الضالة من قططط وكلاب وفئران ...الخ...

وهذه الحيوانات لاتبعثر القمامات فحسب بل تنشر أصواتها المزعجة ولا سيما في المناطق المأهولةبالساكنين ، حيث يزداد صدى أصواتها خاصة في ساعات المساء ليؤرق حياة الناس وينغص عليهم حياتهم ، لهذا فإننا نهيب بالبلدية وهيئات النظافة العمل الدءوب في نقل القمامات وعدم تركها .

كما نهب بالجهات المعنية بالبيئة وحمايتها لإيجاد الحلول للحد من الحيوانات الضالة التي تشكل خطرا على أطفالنا، ومصدر لتلويث البيئة...

ألطاف ..

Eltaf2008@yahoo.com

أخبار بيئية

طيور النورس

طيور النورس

تنتشر طيور النورس في أصقاع العالم كافة تقريباً.

بيد أنّ الظروف البيئية السيئة في مواطن تكاثرها باتت تهدد وجود هذا الطائر الجميل في مواطنه الأصلية.

وخلال السنوات الماضية، تمّ إطلاق تحالف عالمي لحماية هذا الطائر من الانقراض، إذا استمرت وتيرة التلوث على حالها، خصوصاً وأنّ مئات الآلاف منه تلقى حتفها في ظروف عديدة، ويطالب المحافظون على البيئة في الوقت الراهن بريطانياً والعديد من الدول الأخرى بالتوقيع على الاتفاقية التي انضمت إليها كل من أستراليا والأكوادور ونيوزلندا وإسبانيا.

تركيا تحظر التدخين

أنقرة / متابعات

أقر البرلمان التركي في الآونة الأخيرة تشريعاً جديداً يقضي بحظر التدخين في الحانات والمطاعم، أسوةً بالعديد من الدول الأوروبية التي اتخذت خطوات مماثلة.

ويأمل المشرعون أن يسهم هذا القرار في الحد من أعداد مدمني التدخين في البلاد، الذين تصل نسبتهم إلى 60 ٪ من الرجال الأتراك.

ومع ذلك لن يكون التطبيق فورياً، بل ستمنح المنشأة فترة 18 شهراً لتسوية أوضاعها بشكل تدريجي.

إرتفاع في درجة حرارة الصخور وانبعاث غاز في مأرب

مأرب/ سبأ:

رصد فريق علمي يمني من هيئة المساحة الجيولوجية أمس ارتفاعاً طفيفاً في درجة حرارة الصخور الواقعة ضمن أحد الجبال بمحافظة مأرب كانت مصحوبة بتصاعد أدخنة كبريتيه من فوهات في جسم الجبل.

وقال نائب مدير مركز رصد ودراسة الزلازل رئيس الفريق العلمي حسين فارع الأكحلي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن التحولات المرصودة في صخور جبل «صحن الجن» أعطت مؤشرات عن وجود أجسام صهيرية في أعماق القشرة الأرضية لبراكين قديمة شهدتها المنطقة في عصور جيولوجية قديمة .

وأوضح أن الفريق نفذ أمس نزولا ميدانيا في الجبل بعد أن وصل إلى المحافظة عصر أمس بناء على بلاغ من قيادة المحافظة واستنادا إلى روايات شهود عيان عن تصاعد أدخنة طفيفة من هذا الجبل ولها روائح غريبة مع وجود سخونة بسيطة على صخوره».

وأضاف :» من خلال الجولة الأولية الاستطلاعية للفريق، نستطيع القول أن النشاط الحاصل في الجبل وضع غير مقلق, كون ما رصده الفريق يقتصر على سخونة محدودة جدا لصخور الجبل وانبعاث لروائح كبريتية, ولكنها طفيفة وليست بالكم المقلق»، متوقعا أن يكون هذا المؤشرات دليل على وجود أجسام صهيرية في أعماق القشرة الأرضية لبراكين قديمة شهدتها هذه المنطقة في العصر الرباعي , وتصل تأثير سخونتها وأبخرتها الطفيفة إلى السطح».

وأشار إلى أن الفريق أجرى استبيان مع عدد من سكان المناطق المحيطة بالجبل, وهناك من أفاد بأنه كان يشتم روائح غريبة وسخونة بسيطة جدا لصخور الجبل منذ عدة سنوات وبدأت تشهد زيادة محدودة جدا في الأونة الأخيرة بينما أفاد آخرون أنهم لأول مرة يلاحظون تلك السخونة و يشاهدون انبعاث أدخنة طفيفة من الجبل في الصباح الباكر مصحوبة بروائح غريبة».

وتابع المهندس الأكحلي قائلا :» وفي ضوء المعطيات البسيطة الظاهرة, لا نستطيع الجزم بوجود نشاط بركاني، ونحتاج إلى دراسة أوسع وأشمل ومراقبة مستمرة لأي نشاط زلزالي قد يكون متزامن مع أية تحركات صهيرية في أعماق الجبل»، مؤكدا في ذات الوقت أن محطات رصد الزلازل لم تسجل خلال الأسابيع الماضية أية نشاطات أو مؤشرات زلزالية في المنطقة التي يقع فيها الجبل «، لافتا إلى ان الفريق سيواصل دراسته الميدانية الجيولوجية ومراقبته للجبل .

الجدير ذكره أن الجبل والواقع شمال مدينة مأرب وعلى بعد حوالي خمسة كيلومترات من مركز المحافظة, يقع ضمن حقل مأرب – صروح الذي يعتبره الخبراء الجيولوجيون حقل براكين العصر الرباعي .

في ضوء دراسات وواقع مائي مُعاش :

دول الخليج العربية واليمن قاحلة ومستقبلها المائي حرج

تصنّف اليمن بأنّها من البلدان القاحلة الفقيرة في مواردها المائية، إضافة إلى الخليج العربي أو بما تسمى (الجزيرة العربية)، لأنّها لا تمتلك أنهاراً ولا مصبات مائية، كدول مثل (مصر، السودان، سورية والعراق)، التي تأتيها المياه من أنهارٍ خارج أراضيها، فمصر والسودان تأتيهما المياه من نهر النيل الذي ينبع من بحيرة فيكتوريا وإثيوبيا.. أماسوريا والعراق فمياهما من نهري دجلة والفرات اللذين ينبعا من تركيا ...

نعمان الحكيم

* والدول القاحلة تعيش ضائقة مائية ولا تعتمد في حياتها إلا على الأمطار والسدود والآبار الجوفية التي بها مخزون لسنين محدودة وسرعان ما ينتهي وهي مشيئة اللّه في الحياة والخلق عموماً.. لكن الدروس والعبر يجب أن تستقى لتكون مرجعاً مهماً حال النظر إلى هذا المورد الكبير والمهم للغاية.

* فاليمن، بلادنا التي نتحدث عنها و التي يعنيها الأمر، كما يعنينا أيضاً أنّها تعيش وضعاً صعباً للغاية، والدراسات العلمية المقدمة من الباحثين والمختصين في هذا المجال تشير إلى خطورة الوضع وإلى جفاف تام في الأعوام المقبلة، ربما قد يكون ذلك في الأعوام القريبة (2015م) أو البعيدة (2020م)، وكلها تنذر بنضوب تام للمياه، إذا لم تتم الاستفادة من مياه الأمطار وبناء السدود الحافظة للمياه، أما لو قارنا وضعنا بدول الخليج العربية، فالوضع يختلف تماماً لأننا على الأقل أحسن حالاً قياساً بتلك الدول الشقيقة المجاورة، لكن هذا التحسن بالنسبة لبلادنا مرهون بزمن محدد.. في حين تحسنهم هم مرهون بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والأموال الطائلة التي تسخر لمثل هذه الأمور.. ولذلك نجد أنّ كلفة تحلية المياه في بلدٍ خليجي بمفرده ربما تساوي أضعاف أضعاف، ما نحن فيه من شح وندرة مياه، وذلك لأنّ مياه البحر التي تقطر أو تحلى تكلف كثيراً، في حين لو قورنت بالسدود والآبار وتغذيتها بالأمطار والسيول التي هي حالة بلادنا مثلاً لها .. لو قورنت تلك بهذه لكان الأوفر ما نحن فيه لسببين هما : أنّ هطول الأمطار على بلادنا غزيرة ووفيرة، ولو تم التصرف إزاءها بحكمة وعقلانية كبناء سدود وتوجيه مجاري السيول إلى الحقول القريبة في مصبات السيول، بدل ذهابها إلى البحر.. هذا من جهةٍ أما الجهة الثانية فهي عدم وفرة الموازنات الضخمة لتحلية أو تقطير المياه المالحة من بحارنا، وذلك يعني أننا ي الحالتين نكرر مأساة، لو اعتمدنا على الأولى أو الثانية، لكن الفرق بينهما واضحاً وجلياً وإحدى الطريقين نافعة ـ كما يُقال ـ إذّهما مُـرّتـان وأحلاهما الأسهل والأفضل، وتلك هي مياه السماء، التي تنزل إلينا ولا نستفيد منها إلا في أقل القليل!

* لذلك عندما نشير إلى عشرات الآلاف من الآبار، سواء المرخصة أم تلك العشوائية التي يقوم بحفرها أناس خارجين على القانون والنظام، إنّما تشكل في مجملها هدراً للثروة وتسريعاً في نضوبها، ومن دون أي تفكير في إيجاد حلول عملية تقربنا من جيراننا، ونعلم أنّ الرأسمال الوطني الذي يهدف إلى المشاركة في استثمار المياه، إنّما ليكون على يده هلاكنا.. وانظروا إلى مدينة تعز التي تعيش أزمة مياه منذ عهد الثورة إلى اليوم، ومع ذلك لم نلمس أو نرى جهة أو مستثمرين قاموا ببناء سدود ضخمة أو خزانات مياه في أعالي الجبال مثل جبل القاهرة، جبل صبر نفسه، ذلك لأنّ المدينة تحيط بها مياه عذبة، ولو تم تسخيره إلى هذه المشاريع، لمكن إيجاد مخزون يومي ينقذ المدينة من أزمتها المتفاقمة.. هذا مجرد مثال : ليس إلا!

ومع هذا وذاك.. لابد من التفكير علمياً وعملياً بإيجاد حلول على المدى القريب والبعيد، لأننا أمة تتكاثر سنة بعد أخرى، والبلد قادم على مشاريع استثمارية كبيرة، والمياه إحدى أهم مقوماتها إلى جانب الكهرباء.. فهل يُعقل أن نظل هكذا ننذب حظنا العاثر.. أم أنّه يتوجب علينا عمل شيء لهذه الثروة التي قد تفقدان الحياة؟!

* إنّها مشكلة المشاكل، ولكن التغاضي عنها هو الكارثة بعينها، لو لم نضع الحلول العملية سريعاً.. وغلا .. فسنكون ((أمة مضحوك عليها.. ولا قيمة لها)).

وقد علّق أحد الظرفاء على وضعنا المائي والمعالجات له قائلاً :

((أنت في اليمن)) لا قيمة لك ولا ثـمـن!).. وهـي مزحة ثقيلة وذات مغزى يا أولي الألباب!

شلالات

الكهرباء والخطر البيئي

أمل حزام مذحجي

تتأثر البيئة بعوامل عدة تؤدي الى حدوث كوارث طبيعية وغير طبيعية تدعو الإنسان الى ضرورة الانتباه لمثل هذه حوادث والتي أصبحت شائعة في محافظة عدن (الحريق) بسبب التماس كهربائي في مداخل العمارات, يرغمنا اليوم النظر إلى هذا العامل البيئي الخطير بجدية وطرحه كرأي عام على طاولة الحوار لإيجاد ألحلول السريعة اليوم.

لاحظنا في الأونه الأخيرة خوف المواطنين من كثرة حوادث الالتماسات ألكهربائية واندلاع الحرائق وخسارة الممتلكات حيث يذهب فيه أيضا ضحايا بشرية من سكان العمارات.

علما أثناء اندلاع الحرائق يتعرضون المواطنون للاختناق بسبب عدم وجود المخارج الأخرى للهروب والنجاة بسبب تلك الأسلاك والتي تتمركز في دهاليز العمارات عند الدرج والمخرج الوحيد للنجاة فكيف لهم الهروب إذا كان أساس الحريق التماس كهربائي, أما كبار السن فهم أكثر عرضة للموت بسبب تقدمهم في السن وبطي حركتهم أما من سينجو بجلده في هذه اللحظة لا يعرف أية درجة من درجات الحريق سيصاب به وأي تشويه سيبقى مدى العمر على الجسم ليذكر هذا المواطن أو هذه المواطنة (الشاب أو الطفل) الذي لم يبدأ حتى حياته لتصبح عليه عاهة أو إعاقة بسبب هذا الخلل والذي سببه الإهمال من قبل مؤسسة الكهرباء وعمالها والتي لا ترحم أحدا إذا تأخر في الدفع, فتاتي الفواتير والتحذيرات الى البيوت بسرعة البرق من اجل الدفع وما الفائدة إذا كانت حياة المواطنين لا تشكل أية أهمية لهذه ألمؤسسة لترميم هذه الأسلاك وإيجاد الحلول السليمة بدل الانتظار بحدوث كارثة حريق أخرى.

فهم لا ينسوا شهريا عملية متابعة ومعاقبة من يخترقون القوانين في سرقة الكهرباء أو عدم الدفع, وماذا عنهم وهو يفهمون كل الفهم خطورة الموقف ولكنهم يفضلون الصمت وعدم العمل بضمائر حية للتبليغ عن قرب حدوث كارثة.

كما أن البناء العشوائي يسبب في كثير من المخاطر لسبب عدم الاعتماد على التخطيط الهندسي والطرق القانونية بعد البناء العشوائي ولدى تضاف الكابات الكهربائية واحدة تلو الأخرى دون حساب وهذه إحدى الأسباب التي تؤدي الى حدوث الالتماسات الكهربائية في البيوت مما يثير الفزع في نفوس الساكنين في هذه العمارات والتي تقع بالذات في مديرية صيرا بمحافظة عدن والخوف من اندلاع الحريق دون وجود مخارج للهروب فالموت محتوم. أسلاك كهربائية تحتاج التجديد والتغير فهي ترجع الى عهد قديم وتشابك الأسلاك ببعضها البعض وعدم وجود الإطارات اللازمة للتغطية والحماية.

هناك أطفال يدخلون ويخرجون من العمارات يوميا وماذا سيحصل إذا بدا الالتماس وطفلا لا يتجاوز الأربع سنوات إذ قرر الخروج في هذه اللحظة ل للعب في الشارع.

اسلاك كهربائية مكشوفة

الشاحنات المتهالكة وضررها صحيا

تعليق / محمد فؤاد.

انتشرت بالآونة الأخيرة العديد من التجاوزات والأفعال الغير مسؤله والتي تتمثل بقيادة المركبات وباصات الأجرة والنقل ومما تسببه بآثارها الوخيمة التي تظهر من خلال إنبعثات الأبخرة والادخنة المحملة بالعديد من السموم والمواد الكيماوية التي تصدرها عوادم السيارات بأنواعها المختلفة وأضرارها على البيئة والمواطنين من تلوت لايمكن حصر عواقبها السلبية والخطيرة لكليهما على السواء.

والذي يساعد على تفاقم المشكلة السماح بدخول أعداد كبيرة من الشاحنات والسيارات المستخدمة بطرق شرعية أو غير شرعية عبر المداخل البرية والبحرية وهي بحالة ليست بجيدة وتشغل بمادة الديزل المضرة صحيا وبيئيا ,أليس هناك رقابة وضوابط قانونية تحد من عدم توريد لمثل هذه المركبات .

ومما يزيد الطين بله وجود أعداد كبيرة منها غير صالحةللاستخدام البشري ويظهر ذلك بالتهالك والضرر الشديد الذي أصابها لعدم العمل على صيانتها بشكل دوري , مما قد يشكل تهديدا للسائق والركاب , حيث يتربص بهم الموت من كل جانب وصوب دون اكثرات بحياة البشر والأجواء البيئية بالمحافظة (عدن) .

لذلك اعرض من خلال منبر البيئة الحر هذه المشكلة من جميع الزوايا وأتوجه هنا للجهات المسئولة عن التجاهل المقصوداو الغير مقصود والمتمثلة بالهيئة العامة للمرور ومكتب النقل والمواصلات بعدن ومصلحة الجمارك وبالخصوص محافظة عدن إزاء هذه المعضلة والقضية الشائكة ,مارئيكم ؟؟؟؟

الماء .. والجمهورية اليمنية
جهودُ مكثفة وفقر مائي خطير

عمر السبع

شلالات

إنّ العجز المائي يدهور موارد التربة ومكوناتها ويرفع من درجة ملوحتها ويفاقم من رقعة التصحر ويؤدي على تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية ورداءة نوعيتها، واليمن من الدول المصنفة عالمياً تحت خط الفقر المائي وتعتمد اعتماداً كلياً على ما يتوافر لديها من مياه جوفية وعلى الأمطار الموسمية المتذبذبة وغير المستقرة من عام إلى عام.

واليمن تعتبر المياه مشكلة إستراتيجية وحياتية فلا هي قادرة على تمويل مشاريع المياه الإستراتيجية تمويلاً ذاتياً، ولا طبيعتها الجغرافية ومُناخها يساعدانها في توفير المياه لسكانها الذين يتزايدون بوتيرة عالية ويقطنون سفوح الجبال ومرتفعاتها.

إنّ حكومة الجمهورية اليمنية تبذل جهوداً كبيراً مكثفة لمواجهة شح المياه وتنفذ وزارة المياه والبيئة منذ العام 2005م الإستراتيجية الوطنية للمياه بُغية تحقيق النسب المأمولة في أهداف الألفية، وتساهم وزارة الزراعة والري بتشييد مزيداً من السدود في مختلف المحافظات كأحد الحلول الأساسية لحفظ مياه الأمطار واستخداماتها للري وتغذية الأحواض المائية الجوفية، ومن الأساليب الملائمة لتقانات حصاد المياه استخدام طرق الري الحديثة التي تمنع هدر المياه وتخفض فواقد المياه إلى الحدود الدنيا.

وتنفذ حكومة الجمهورية اليمنية إجراءات صارمة لوقف الحفر العشوائي وغير المرخص حفاظاً على المياه الجوفية من التدهور بسبب خفض مناسيب مياهها غير المدروس، وقد أحالت بهذا الخصوص بعض الأفراد إلى القضاء.

وتقوم وزارة المياه والبيئة بالتعاون مع مؤسسات المياه بصيانة الشبكات العامة للمياه لتقليص الفاقد.. وتتجه القيادة السياسية ووزاراتها المعنية بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ومع القطاع الخاص لمواجهة التحدي المائي، وتلجأ أيضاً إلى المنظمات الدولية المانحة لرفع كفاءة الموارد المائية وترشيد الاستهلاك وتنظيم الاستخدام.

إنّ الهدر الأكبر للمياه يذهب في الغالب لري المحاصيل الزراعية المختلفة وخصوصاً زراعة القات واستخدام الري التقليدي، كما أنّ هنالك هدراً بيناً في استخدامات المياه النقية للصناعة وكذا الاستخدامات المنزلية.

إنّ التوعية البيئية ونشرها بين أوساط المجتمع، وضرورة التجاوب لهذه التوعية والإرشادات من شأنه أن يساهم في تحسين كفاءة الموارد البيئية، فإنّ إهدار المياه في المنازل والمساجد وورش الإنتاج وتنظيف السيارات كبير جداً وبحاجةٍ إلى تقنين وترشيد حكيم.

بيد أنّ الترشيد في الاستهلاك والتوعية بأهمية الماء وتقنين استخداماته لن ينفع في ظل الفقر المائي الخطير في عموم محافظات الجمهورية.

لقد أثبتت الدراسات المحلية والخارجية ضرورة البحث عن بدائل لوقف نزف المياه الجوفية، التي بات بعضها يدق ناقوس الخطر، لاسيما حوض صنعاء ومياه عدن وهناك مؤشرات إيجابية لاستخراج كميات المياه من الرطوبة الموجودة في الجو في كل من صنعاء، عدن وحضرموت.. كما أنّ تحلية مياه البحر بات أمراً ضرورياً ولم يُعد ترفاً، فعلينا البدء في التنفيذ قبل أن يبلغ السيل الزبى.

اجعلوا النظافة شعاراً لكم
صندوق النظافة وتحسين المدينة / عدن